

رواندا: التضييق في المعايير لن يحل مشاكل النازحين الداخليين

بقلم: جريتا زيندر

حيث لا يزال الناس الذين أعيد توطينهم منذ عدة عقود في بوروندي يعدون نازحين داخليين، على الرغم من أنهم يعيشون في ظروف مقبولة. وعند هذا الحد اتجه التفت الاثنان إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين طلباً للتوجيه.

وفي هذه الأثناء رأت إحدى المنظمات الكبرى غير الحكومية، وهي اللجنة الأمريكية للاجئين، أن الاحتياجات الإنسانية والموقع الدائم تعتبر معايير انتهاء النزوح. فقد خلصت المنظمة إلى أن عدد النازحين الداخليين الروانديين وصل إلى حوالي ١٥٠ ألفاً في أواخر عام ٢٠٠٠، وهم الموجودون أساساً في مواقع التوطين في القرى دون أن يكون لديهم كفايتهم من المأوى ومخصصات الأراضي. ودفعت المنظمة بأن من يفترقون إلى الأساسيات مثل المأوى المناسب وفرص الزراعة في المواقع التي عينتها الحكومة لهم لا يمكن اعتبارهم أناساً أعيد توطينهم على نحو دائم. لكن المنظمة في العام التالي لم تحص أي روانديين ضمن النازحين الداخليين، مكتفية بالإشارة إلى أن حالات غير معروفة من النزوح ربما لا تزال موجودة بسبب السياسات الحكومية لإعادة التوطين.^٤

إعادة التوطين يجب أن تكون طوعية ودائمة

يمثل إعادة التوطين بصورة دائمة المعيار الوحيد الذي اعتبرته كل الأطراف ضرورياً لإنهاء النزوح. وقد رأت بعض المنظمات أن هناك معايير أخرى ضرورية، إلا أنها خلصت إلى نتائج مختلفة بشأن مدى تلبية هذه المعايير. ولم تصبح مسألة تلبية الاحتياجات الأساسية معياراً صريحاً لانتهاء النزوح إلا في عام ١٩٩٩، بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وفي أواخر عام ٢٠٠٠ بالنسبة للجنة الأمريكية للاجئين.

أما الطبيعة القسرية للنزوح فكانت موضع تجاهل كبير، فعلى الرغم من العديد من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتناول الإجماع في سياق عمليات إعادة التوطين، فلم تنظر أي من المنظمات المعنية إلى عنصر الإجماع في سياق إعادة التوطين على أنه أمر خطير إلى الحد الذي يستدعي مواصلة اعتبار من أعيد توطينهم نازحين داخليين.

كما أن دوام الحلول لا يعتبر عموماً عاملاً حاسماً في إنهاء النزوح، فالحاجة إلى الحلول الدائمة

تكشف حالة رواندا عن اختلافات هامة بين الوكالات الرئيسية وصناع السياسات المعنيين بالنازحين فيما يتعلق بفهم مفاهيم النزوح وإعادة التوطين.

الشؤون الإنسانية مصطلح «المنقولين حديثاً» بدلاً من الذين «أعيد توطينهم»، مشيراً إلى أن «عدداً من المواقع يفتقر إلى البنية الأساسية الضرورية وأن عدداً كبيراً من الأسر تسكن في مساكن مصنوعة من الأغصان البلاستيكية»^١.

وفي نهاية عام ١٩٩٩، تحدثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن فئة وسيطة - قوامها حوالي ٦٢٥ ألف من النازحين الداخليين العائدين - تحت مسمى «من يهم شأنهم» المفوضية. وفي حقيقة الأمر أن غالبية النازحين الداخليين الروانديين كانوا قد أعيد توطينهم بدلاً من «إعادتهم». وفي العام التالي، لم يعد النازحون الداخليون في رواندا يظهرون كقائمة تهتم بها مفوضية شؤون اللاجئين^٢. وهكذا يبدو أن إعادة التوطين أدى إلى انتهاء النزوح من وجهة نظر المفوضية.

وبحلول عام ٢٠٠١ أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه لم يعد هناك نازحون داخليون في رواندا، وتم إيفاد كبير مستشاريه المعنيين بالنازحين الداخليين على رأس بعثة إلى رواندا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ بناءً على طلب المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة، حيث قدر كبير المستشارين أن إعادة التوطين أخذت شكلاً دائماً وأنه قد تم إيجاد الحلول الدائمة من أجل النازحين الداخليين. وخلص إلى أن «ظروف العودة وإعادة التوطين إذا كانت بعد غير كافية في أغلب الأحيان، فإن الجهود الحكومية والدولية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع من خلال الحلول الدائمة تجاوزت الحد الذي يمكن أن يظل يحمل مسمى النزوح الداخلي». كما درس المستشار عنصر الطوعية في عملية إعادة التوطين، وانتهى إلى أنه «لا يوجد دليل اليوم على أن سياسة إعادة التوطين تنفذ بدرجة من الإجماع تستدعي وصفها «بالنزوح القسري»^٣. ويبدو أن المعايير التي استخدمها المستشار لتحديد انتهاء النزوح هي إعادة التوطين على نحو دائم، ووجود حل دائم، ودرجة معقولة من الطوعية.

لكن المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة اختلف معه، إذ رأى أن القول بعدم وجود المزيد من النازحين الداخليين في رواندا سيخلق مشكلة سياسية،

ويكمن في قلب هذه المشكلة سعي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاتفاق على ما إذا كان من الضروري اعتبار الروانديين الذين نقلوا إلى قرى جديدة قد أعيد توطينهم بصفة دائمة أو أنهم لا يزالون في عداد النازحين.

فعلى مدى العقد الماضي شهد أبناء رواندا موجات متكررة من النزوح، آخرها ما حدث في عام ١٩٩٨ عندما نقل عدة مئات الآلاف منهم من الشمال الغربي إلى مخيمات خاضعة للإشراف الحكومي. وقد بررت الحكومة هذا الإجراء بأنه جزء من التدابير المعدة لحماية من تحركات التمرد، لكن العديد من المراقبين رأوا أنه كان أساساً وسيلة لحرمان المعارضين من الحصول على الدعم. وفي نهاية العام أمرت الحكومة بحل هذه المخيمات ونقل النازحين إلى قرى جديدة.

وجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة واللجنة الأمريكية للاجئين استخدمت معايير مختلفة لتحديد توقيت انتهاء النزوح. وقد تركزت الاختلافات فيما بينها على مسألة كون إعادة التوطين دائمة أو لا، ومدى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومدى توافر عنصر الطوعية والدوام في الحلول المطروحة.

تغير المعايير

عندما غيرت بعض الوكالات معاييرها، بدت وكأنها تلغي الآلاف من النازحين الداخليين. ففي منتصف عام ١٩٩٩، أحصى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حوالي ٥٠٠ ألف نازح داخلي سبق أن نزحوا إلى المخيمات الواقعة في شمال غرب رواندا، ثم نقلوا إلى القرى. وفي ذلك العام عدل المكتب من معايير لتصبح أكثر صرامة فأحصى ١٥٠ ألفاً فقط تلقوا مساعدات إنسانية مباشرة في قرى إعادة التوطين. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، تبني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نهجاً أكثر تقييداً فاستبعد من نقلوا مؤخراً على أساس أنهم نقلوا بذلك إلى مكانهم الأخير، أي إلى ديارهم السابقة أو إلى قرى جديدة. ثم استخدم مكتب تنسيق

مستمدة من المبدأين ٢٨ و ٢٩ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي للذين ينصان على ضرورة قيام السلطات المختصة بالعمل على تيسير اندماج النازحين الداخليين الذين أعيد توطينهم في مجتمعهم الجديد ومساعدتهم على استرداد ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض مناسب عنها. وكان كبير مستشاري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعني بالنازحين الداخليين هو وحده الذي ذكر أن الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع من خلال الحلول الدائمة تجاوزت الحد الذي يمكن أن يعتبر نزوحاً داخلياً. ومما يؤدي إلى تعقيد الأمور أن مسألة الدوام تعد مثارا لجدال واسع في بلد ما زال فيه حوالي مليون

شخص يعيشون في مساكن غير كافية تتقصصها الخدمات الأساسية، وثلاثة أرباع هؤلاء موجودون في الشمال الغربي من رواندا^٥.

إن حالة رواندا تبين أهمية الاتفاق على مؤشرات انتهاء النزوح، وأهمية النظر في مدى توافق عنصري الطوعية والدوام في عملية إعادة التوطين. أما التضييق في التعريفات فليس وسيلة لحل مشاكل النازحين.

جريتّا زيندر مسؤولة الإعلام بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين، بالمجلس النرويجي للاجئين. البريد الإلكتروني: greta.zeender@nrc.ch

- ١ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ١٩ أغسطس/آب ١٩٩٩، السكان المضارون في منطقة البحيرات العظمى (النازحون - اللاجئون): ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، السكان المضارون في منطقة البحيرات العظمى (النازحون - اللاجئون): أغسطس/آب ٢٠٠٠، تحديث عن النازحين الداخليين في رواندا.
- ٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو/حزيران ص ٩٦؛ يونيو/حزيران ٢٠٠١، التقرير الدولي لعام ٢٠٠٠، ص ١١١.
- ٣ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، تقرير البعثة: النزوح وإعادة التوطين في رواندا.
- ٤ اللجنة الأمريكية للاجئين، يونيو/حزيران ٢٠٠١، المسح الدولي للاجئين لعام ٢٠٠١، ص ٩٩؛ يونيو/حزيران ٢٠٠٢، المسح الدولي للاجئين لعام ٢٠٠٢، ص ٩٠.
- ٥ مبادرة مؤسسة بروكنجز في رواندا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، الأرض والمستوطنات البشرية، ٢-٣-١.